الأمم المتحدة S/2009/375

مجلس الأمن

Distr.: General
21 July 2009
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

في أعقاب رسالتي المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/365)، أود أن ألفت انتباهكم إلى انتهاكين جديدين من الانتهاكات الخطيرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لن يؤديا سوى إلى تفاقم الحادث الذي وقع في بلدة خربة سلم يوم ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

فخلال الحادث الأول، الذي وقع يوم ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عبر ١٥ مدنيا لبنانيا الخط الأزرق بالقرب من موقع لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) متاخم لكفر شوبا. وتوغلت المجموعة مسافة ١٧٥ مترا داخل الأراضي الإسرائيلية ونصبت هناك أعلام حزب الله وأعلام لبنانية. وعاد أفراد هذه المجموعة لاحقا عبر الخط الأزرق إلى الأراضي اللبنانية.

وخلال هذا الحادث، امتنعت اليونيفيل عن اتخاذ أي إجراءات لمنع عبور هؤلاء الأشخاص إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، بل إن بعض منظمي هذا العمل غير المشروع ادعوا أنهم قاموا به بالتنسيق مع اليونيفيل. وفي هذا الصدد، زعم قاسم هاشم، عضو البرلمان اللبناني وأحد منظمي هذا العمل غير المشروع في مقابلة أجرتها معه قناة التلفزيون اللبنانية ''الجديد''، في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أن أعمال المجموعة نفذت بالتنسيق مع السلطات المعنية، بما فيها اليونيفيل. وعلى أية حال، فإن إسرائيل كانت تتوقع من اليونيفيل التدخل في الوقت المناسب لمنع هذا الانتهاك نظرا لقرب مكان ارتكابه من أحد مواقعها.

إن هذه الانتهاكات تهدد الاستقرار الهش على طول الحدود الشمالية لإسرائيل، وتشكل خرقا لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبخاصة الفقرة ٨ التي تدعو إلى ''الاحترام التام للخط الأزرق من جانب كلا الطرفين''. وما الحادث المذكور سوى دليل واضح آخر على أن هناك عناصر في لبنان تسعى إلى تقويض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

210709 210709 09-41543 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وتهيب إسرائيل بحكومة لبنان ممارسة سلطتها ومنع وقوع انتهاكات الخط الأزرق هذه التي تهدد الاستقرار على طول حدودنا المشتركة. وتهيب إسرائيل بالأمين العام أيضا ممارسة تأثيره لضمان قيام اليونيفيل بمنع وقوع أي حوادث في المستقبل.

ووقع حادث خطير آخر في خربة سلم خلال عطلة نهاية الأسبوع أصيب من جرائه ١٤ من حفظة السلام التابعين لليونيفيل على أيدي ما ادعي أنهم ''مدنيون'' لبنانيون بعد محاولة تفتيش مترل مشبوه في هذه المنطقة. ولحقت أيضا أضرار بمركبات اليونيفيل خلال الحادث.

وقد وقع هذا الحادث الخطير في نفس المكان الذي انفجر فيه مخبأ أسلحة لتنظيم حزب الله الإرهابي في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، ليتأكد بذلك أن حزب الله يعيق باستمرار تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) عن طريق إقامة بنية تحتية عسكرية جديدة جنوب نهر الليطاني ومنع اليونيفيل من أداء ولايتها، بطرق منها استخدام المدنيين بطريقة عنيفة لعرقلة مهمة اليونيفيل. كما أن وجود أسلحة في جنوب لبنان وكذلك فرض قيود على حرية التنقل يعكسان نمطا يجب مواجهته. ولضمان أن تكون المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني ''خالية [بالفعل] من أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان''، يجب على الجيش اللبناني واليونيفيل تكييف عملياتهما مع واقع جديد يتمثل في إعادة بناء حزب الله بنيته التحتية العسكرية جنوب نهر الليطاني بين ظهراني السكان المدنيين.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غابرييلا **شاليف**
السفيرة
الممثلة الدائمة